

دول المغرب العربي في مواجهة إرث السلطوية والعنف بعد 2011 (ليبيا نموذجا) Maghreb States Facing The legacy Of Authoritarianism and Violence After 2011 (Libya as a model.)

فكيري شهرزاد، جامعة علي لونيسي البليدة 2 (الجزائر)

c.fekiri@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/20 تاريخ القبول: 2022/12/08 تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص:

تحاول ورقتنا البحثية هذه تحليل مرحلة التحولات الديمقراطية التي تعرفها منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط من خلال بعض النظريات التحليلية لمراحل الديمقراطية وفق عدة قراء، ومنها مسار الانتقال والإصلاح في بعض دول المغرب العربي أولها تونس، المغرب والجزائر، لتركز الورقة على ديناميكيات التحول في ليبيا التي لم تستطع لحد الساعة تحقيق الانتقال الديمقراطي الذي لا يقتصر على مجرد تنظيم انتخابات والإشراف عنها والمشاركة الشعبية فيها، وإنما توفر مجموعة كبيرة من الشروط اللازمة لإحداث التغيير، منطلقين من إشكالية كيفية التمكن من تحقيق انتقال ديمقراطي في الدول العربية وبالأخص ليبيا كدراسة حالة، خاصة أن ما يحدث في هذه الدولة يؤثر على دول الجوار بالأخص الجزائر وتونس.. خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج التي تفتح المجال للبحث والتحليل من بينها العلاقة بين الانتخابات وانشاء نظام ديمقراطي، وكذا العلاقة بين الإرث السلطوي والعنف في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية؛ المغرب العربي؛ المآزق الأمني؛ ليبيا؛ القبلية

Abstract

Our research paper attempts to analyses the democratic transition phase of the Maghreb region and the Middle East, where we used analytical theories of the stages of democratic transition according to several readings transition process and reform beginning from in Tunisia, Morocco, Algeria and Libya wich had not been able to secure the success of the process of democratic transition.

Although the political process in Libya faces some challenges, it is witnessing progress towards a democratic transition, that's why the organization of elections represent an important milestone in the country's ongoing democratic transition, and the consolidation of internal stability.

The study concluded with a set of results, like the relationship between elections and the establishment of a democratic system, as well as the relationship between the legacy of Authoritarianism and violence in Arab countries.

key words : democracy ; Maghreb region ; security dilemma ; Libya; tribalism

مقدمة:

حاولت دول المغرب العربي بناء مؤسساتها السياسية بعد الحراك العربي عام 2011، وفق ديناميكيات المنطقة العربية التي جعلت الدراسات الأكاديمية تختلف في تحليلها لإمكانية حدوث انتقال ديمقراطي ناجح في الدول العربية عامة، أين أشار البعض إلى نجاح التجربة التونسية وفشلها في دول أخرى مثل مصر وليبيا وسوريا، وبين الحديث عن عقبة الثقافة واللغة في عملية الانتقال، في حين رأت دراسات أخرى أن تنظيم انتخابات نزيهة ودورية ليس معيارا يثبت نجاح التجارب في الدول التي تعرف تحولا ديمقراطيا، وهو ما يصعب من وجود نموذج يمكن من خلاله أن نقيس مراحل الانتقال، خاصة وأن النسخة الغربية للتحويل الديمقراطي لا يمكن تطبيقها على النماذج العربية، وحتى هذه الأخيرة مختلفة من ناحية الفواعل والعوامل المؤثرة في تشكيل مسار النظام السياسي، وهذا ما نلمسه مع التجربة التونسية، المصرية والليبية..

ستكون ليبيا محل دراستنا، هذه الدولة التي لا تزال تتخبط في أولى مراحل التحول الديمقراطي بعد فشلها في إعادة إنشاء الهياكل والمؤسسات الديمقراطية العاملة، ففي حين تم الانتهاء من نظام القذافي الاستبدادي واستبداله بحكومة انتقالية، إلا أن المرحلة الأهم هنا تتمثل في توطيد النظام السياسي الذي لم يكتسب زحما لحد الساعة، فالمؤسسات الانتخابية لم تفعل بعد، المجتمع المدني منقسم بين الولاء للدولة والولاء للمجموعة، الجيش والمؤسسات الأمنية ضعيفة، الاقتصاد الذي يعتبر اللبنة الأساسية للبناء الديمقراطي، يعد في ليبيا اقتصادا هشاً رغم فرصة بنائه التي كانت أمامه لولا التناحر على اقتسام ثروات البلاد.

ننتقل في دراستنا من سؤال رئيس مفاده: كيف تعاملت الدول المغربية مع المرحلة الانتقالية لما بعد 2011؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي ستساعدنا في تحليل واقع الديمقراطية في دول المغرب العربي بعد 2011.

- إلى أي مدى تعتبر النظريات التحليلية للمراحل الديمقراطية التي تمر بها الدول، مساعدة في تفسير مسارات الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي؟

- ما هي المتغيرات السياسية التي حكمت مراحل التغيير السياسي في تونس والمغرب والجزائر؟

- كيف يمكن وضع نظام ديمقراطي في ليبيا في ظل الانفصال الاجتماعي والسياسي للفرقاء في الدولة؟

تنقسم ورقتنا إلى ثلاث محاور أساسية يعالج كل محور منها نقطة مهمة في مسار التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي :

- التجارب الديمقراطية بعد الحراك العربي 2011 : بين الواقع والمأمول.
- المآزق الأمني في ليبيا وإشكالية بناء الدولة.
- ديناميكيات التحول في ليبيا.

تنبع أهمية دراستنا من كون دول المنطقة المغربية ممثلة في تونس والمغرب والجزائر وليبيا كنماذج مختارة للدراسة تمثل واقعا سياسيا مختلفا، اين عملت المغرب على تقديم إصلاحات لامتنعاص الغضب الشعبي دون تغييرات جذرية، في حين قامت الجزائر بمحاولة احداث تغيير حكومي واختيار مبدأ العقاب ومحاسبة الفاسدين في النظام السابق لما قبل 2019، اما تونس فمازالت تشهد تطورات متعاقبة منذ 2011 اخرها

التنظيم للانتخابات التشريعية نهاية 2022، بالمقابل بقيت ليبيا دون تقدم يذكر اين تتصادم الحكومات والفصائل عاكسة انقسامها واسعا بين الأقاليم مستعملة العنف والقوة، ما جعل وضعها الأمني والسياسي يختلف عن النماذج الأولى لذلك اخذت حيزا واسعا للتحليل في ورقتنا البحثية هذه.

اعتمدنا في تحليلنا لموضوع التغيير الديمقراطي والسياسي في دول المغرب العربي على:

- المنهج الوصفي الذي يقوم على تفسير وتحليل القضايا بشكل علمي منظم، وهذا عبر وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة، وفي دراستنا تم العمل على جمع المعلومات التي تساعدنا في تحليل مرحلة التغيير في الأنظمة المغربية الأربع، عبر وصف المراحل التي مرت بها كل دولة بدء من تاريخ 2011 الذي يعد نقطة حاسمة في مسار التغيير، ومنه الانتقال الى مرحلة التشخيص والوصف المعمق مخرجات المطالب وهو ما يندرج ضمن الاقتراب النظري.

- منهج دراسة الحالة، وهو المنهج الذي يساعدنا في تحليل الظاهرة المراد فهمها بشكل دقيق، وهنا تم تطبيقه في دراسة الحالة الليبية باعتبارها دولة تختلف في بنيتها الاجتماعية والسياسية عن بقية الدول المأخوذة كنماذج في دراستنا، ذلك انها تعرف بنية قبلية وخضعت منذ عهد القذافي الى تقسيمات سلطوية متباينة رجحت قبيلة على الأخرى في المكانة والسلطة، وبعد سقوط نظام القذافي حاولت القبائل بسط نفوذها على عدة دوائر سياسية، وعليه يعتبر البحث في وحدة واحدة عاملا مساعدا على التحليل.

- اقتراب تحليل النظم، الذي يراه ديفيد استون بانه لا يعدو ان يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، الموجهة بصفة أساسية نحو

التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، أين تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات. فكل دولة من الدول الثلاث تلقت مجموعة من المدخلات على شكل مطالب ورغبات في التغيير، إلا أن طريقة التعامل معها اختلفت من نظام سياسي إلى آخر، ومنه كانت المخرجات مختلفة، كما أنه لا يمكننا فصل الأنظمة السياسية عن تأثير البيئة الخارجية، الإقليمية والدولية.

المحور الأول: التجارب الديمقراطية بعد الحراك العربي 2011: بين الواقع والمأمول.

بعد 2011، خضعت دول المغرب العربي لعملية التحول الديمقراطي عبر المرور بمراحل مختلفة، بعضها انطلقت من إسقاط النظام والشروع في عملية تنظيم الانتخابات مثل تونس، والبعض الآخر توقف عند عملية إسقاط النظام وال فشل في تسيير المرحلة الانتقالية رغم تشكل حكومة مؤقتة مثلما حدث مع ليبيا، أما بقية دول المنطقة وهي الجزائر والمغرب التي اكتفت بوضع إصلاحات في مجالات مختلفة حققت جزءا من الرضا الشعبي في المغرب في حين أنها لم تستطع تحقيق تطلعات الشعب في دولة الجزائر التي كانت آخر دولة أسقط نظامها لكن بطريقة تختلف عن سابقتها، أين انتظر الشعب انتهاء العهدة الرئاسية القانونية للرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" للمطالبة بفتح المجال للتداول على السلطة إضافة إلى مطالب أخرى متتابعة.

قبل الشروع في تحليل واقع التحول الذي عرفته دول المغرب العربي لا بد لنا من محاولة تقديم تحليل للنظريات المفسرة لمسار التحول الديمقراطي في دول العالم وإمكانية إسقاطها على التجارب العربية، ومنه ضبط كل نموذج بشكل متسلسل، أين سنخصص

ليبيا محورين منفصلين كونها النموذج الأساسي الذي يعكس إرث السلطوية والعنف مقابل محاولات البناء الديمقراطي.

أولاً: النظريات المفسرة لمسارات الانتقال الديمقراطي.

يؤكد العديد من العلماء أن الديمقراطية لا تتوافق مع سياسات منطقة الشرق الأوسط بسبب الثقافة والدين السائدين فيها، أين ينقسم هؤلاء إلى عدة فئات :
(Asangna, 2019, p. 71)

- المجموعة الأولى ممثلة في "صامويل هنتجتون" و "روبرت باتي" Robert Patai الذين رأوا بأن الثقافات العربية تشكل عقبة أمام التحول الديمقراطي.

- في حين ترى الفئة الثانية أمثال "كدوري إيلي" Kedouri Elli في كتابه democracy and Arab political culture بأن الثقافات العربية عرضة بطبيعتها للعقلانية والعنف.

- مع ذلك هناك فئة ثالثة أين دافع جاك دريدا " Jacques Derrida عن الإسلام باعتباره يمثل "الديمقراطية الأخرى. Islam is the other democracy"

- وأخيرا هناك من يؤكد على ما يسمى بالاستثنائية العربية التي تعد نتيجة لبعض الهياكل الدينية والثقافية الصريحة المعادية للديمقراطية، بحيث تمنع أو تحول هذه الهياكل ليس فقط من عدم السماح للحضارة والعولمة من إمكانية التكيف مع المثل والمعايير الدينية ، والأهم تمنع من التنوع والرأسمالية والحداثة.

مع ذلك لا يمكن اعتبار الإسلام عقبة في وجه الديمقراطية حسب باحثين آخرين،

أين اعتبر كل من Ahmed Muntaz في كتابه "Islam, state and society in Bangladesh" وكدزا المفكر Kubicek Paul في عمله بعنوان :

"Democracy in the muslim world" أن أندونيسيا وتركيا ومالي وبنغلادش والسنغال عرفت بأنها دول ديمقراطية إسلامية، مع ذلك هناك من يختلف في وصف الدول

المذكورة أعلاه بأنها تصنف في خانة الديمقراطية مثل دولة مالي التي عرفت صراعا سياسيا كبيرا وصل إلى مرحلة المطالبة بالانفصال وهذا لا يبين أبدا بأنها دولة وصلت إلى تصنيف الديمقراطية.

تعرف الديمقراطية بأنها تمثيل النظام السياسي المثالي بالقدر الذي يتم فيه إختيار أقوى قرار، جماعيا، من خلال تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة ودورية، مع ذلك لم يشر هنتجتون في الموجة الثالثة من الديمقراطية إلى أن تجاوز هذا التعريف وتسمية الدولة بأنها ديمقراطية لمجرد إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فهذا سيحول فكرة الديمقراطية إلى اسم مجزأ وليس كاملا، بحيث يعامل هنتجتون الديمقراطية كمفهوم منعزل ومنفصل عن الهياكل السياسية الأخرى مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان، أين تعتمد الديمقراطية الناجحة على قدرتها على الإرتقاء إلى المثل العليا التي توصلها إلى السلطة. (Asangna, 2019, p. 71)

يمكن أن تؤدي الانتخابات الديمقراطية وفق معيار هنتجتون إلى التحيز، ومن ثم إنتاج حكومات غير ديمقراطية إذا كانت نسبة المشاركة ضعيفة، وهو ما حدث مع الدول العربية مثلما سيتم التفصيل فيها في النقطة التالية.

ثانيا: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.

تمر جميع بلدان المغرب العربي بمراحل مختلفة من عملية التحول الديمقراطي، لكن نتساءل من سيضمن أن هذا سيؤدي إلى ديمقراطية حقيقية؟

أظهرت نتائج المسح أن شعوب المنطقة العربية مازالوا يريدون أن تكون أنظمة دولهم ديمقراطية أين يرى ما بين (77 إلى 91 بالمائة) بأن الديمقراطية هي أفضل نظام على الرغم من المشاكل المحتملة، كانت هناك زيادة قدرها 16 نقطة مئوية لدعم الديمقراطية في المغرب و 10 نقاط في الأردن (2013، 2016) إضافة إلى زيادات طفيفة بالنسبة للبنان

وتونس، في حين تبقى فلسطين دون تغيير عند نسبة تعادل 79 بالمائة، أما الجزائر فقد تراجعت ب 6 نقاط لكن معظم الجزائريين ما زالوا يؤيدون النظام الديمقراطي (77 بالمائة)، مصر (54 بالمائة)، المغرب (51 بالمائة) في حين تصل نسبة التأييد في تونس إلى 49 بالمائة). (Rahman, 2018, p. 4)

مع ذلك يرى 3/1 الشعوب العربية بأن الديمقراطية غير فعالة للحفاظ على الاستقرار، بحيث يعتقد 4 من 10 بأن الديمقراطية غير حاسمة وتقريبا كل شخص يقول بأن الناس في بلده غير مستعدين للديمقراطية، باستثناء الفلسطينيين والجزائريين أغلب الجماهير العربية عام 2016 أفادت بأن بلدانهم أكثر ديمقراطية (Rahman, 2018, p. 2).

1-تونس:

حدد صامويل هنتجتون تونس بكونها الدولة المرشحة للانضمام للموجة 3 من بين الدول العربية الأخرى، أين شملت الإمكانيات الديمقراطية في هذه الدولة هويتها الوطنية ذات الجذور التاريخية المحددة المعالم، ومن الناحية الاجتماعية وجود طبقة متعلمة متوسطة قوية نسبيا، إضافة إلى إنجازاتها المحققة فيما يخص تعزيز مكانة المرأة، وتجربتها الاستعمارية غير المؤلمة نسبيا مما زاد من تعميق انفتاح تونس على التيارات المتوسطة، هذا إضافة إلى جيش غير ميسس (Weitzman, 2011, p. 4).

بالإضافة إلى أن تونس تمتلك تراث وأسس اجتماعية لا تتجزأ من الوسط العربي الإسلامي، كل هذه العناصر مجتمعة أنتجت ما أشار إليه العالم السياسي العربي "الصديقي" باسم [التوافق] في تونس، وإن كانت لا تزال هشة، أين يرى العديد أن التجربة التونسية كانت ناجحة من ناحية الانتقال الديمقراطي، إلا أن تقدم تونس صاحبه فترات من الاضطرابات السياسية الحادة وانعدام الأمن، بحيث شهدت البلاد في

السنوات الأخيرة عددا من الهجمات البارزة على قوات الأمن والمدنيين كما أصبحت مصدرا رئيسا للمجندين في المنظمات المتطرفة مثل الدولة الإسلامية، إذ يعود سبب تزايد المجندين أو المقاتلين القادمين من مناطق النزاعات الخارجية إلى غياب برنامج حكومي لكيفية التخلص من التطرف وإعادة الإدماج في المجتمع التونسي، بحيث أثار السياق الأمني المضطرب مخاوف من الإضرار بفرص التحول الديمقراطي في البلاد (SangRori, 2017, p. 4).

أشارت نتائج استطلاعية بأن التونسيون ينقسمون إلى أغلبية ترى بأن الحراك العربي كان له تأثير إيجابي على البلاد، في حين ترى البقية العكس، بحيث يمكن تفسير هذا التناقض بعدم الرضا عن التقدم المحرز في بعض المجالات السياسية، بما في ذلك استمرار الفساد وعد الرضا أيضا عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كذلك، كما أن السياق الأمني في البلاد يمكن أن يهدد مكاسب تعزيز دعم المواطنين للديمقراطية، كما سبق وذكرنا، وقد كان هذا الاستطلاع في ابريل/ مايو 2015 من خلال مقابلات مع 1200 تونسي بالغ، مع هامش خطأ يقدر بأقل أو أكثر من 3 عند مستوى ثقة 95 بالمائة . (SangRori, 2017)

تمت الانتخابات في تونس لكن المرحلة الأهم كانت بعد ذلك ، أين تعتمد المرحلة على الطريقة التي تتصرف بها قيادة الأحزاب السياسية في تونس، باعتبارها مسؤولة عن تصميم الإطار المؤسسي القابل للحياة، والذي يؤدي إلى تفوق القوة المركزية على قوى الطرد المركزي، فقد كان مؤتمر النهضة الصحفي لما بعد الانتخابات نموذجا للتوافق، حيث أكد التزامه بالمبادئ الديمقراطية ورغبته في التعاون مع جميع الأحزاب السياسية ونقابات العمال وغيرها من هيئات المجتمع المدني، مشيدا بموظفي الدولة المدنيين الذين

كانت مهاراتهم ضرورية لبناء دولتهم وتقدمها نحو الأمام، كما أعلن حزبان يساريان من ثلاث، عن رغبتهما في العمل مع حزب النهضة لإنشاء سلطة حاكمة مؤقتة جديدة وبدء العمل على الدستور الجديد (Weitzman, 2011, p. 4).

عرفت تونس في الفترة الأخيرة عدة تغييرات سياسية بعد تولي الرئيس سعيد قيس الحكم في البلاد في 25 يوليو/تموز 2021 وحل البرلمان في 30 مارس/ اذار 2022، اين ستخوض الدولة مرحلة الانتخابات التشريعية بتاريخ 17 ديسمبر 2022 بحيث سيتم اختيار أعضاء مجلس نواب جديد، وهذا وفقا للمرسوم الرئاسي لتعديل القانون الانتخابي في 15 سبتمبر 2022.

قام الدستور الجديد بتعديل الضوابط والتوازنات الواردة في دستور 2014، أي ركز السلطة في يد الرئيس الذي يعين من جانب واحد رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، كما تم اضعاف السلطة التشريعية عبر تقسيمها الى هيئتين، إضافة الى تقليص السلطة القضائية الى وظيفة إدارية للسلطة التنفيذية وتحت سلطة رئيس الدولة، كما لا يمكن عزل الرئيس. (Abouaoun, Hill, & Siebert, 2022)

حدد المرسوم رقم 55 من تعديل القانون الانتخابي بان التصويت التشريعي سيكون على الافراد، خلافا لما كان معمول به في قانون عام 2014 الذي كان فيه الترشح للانتخابات على قوائم حزبية، وانطلاقا من هذا قررت عدة أحزاب مقاطعة هذا الاستحقاق من بينها ائتلاف يضم خمسة أحزاب معارضة من بينها حزب العمال والحزب الجمهوري، وفي هذا الإطار يرى المحللون بان هذا العنصر سيكرس حظوظ الأغنياء وأصحاب المصالح والاعمال داخل الدائرة الواحدة للعمل لحسابهم الخاص بدل التنافس الديمقراطي بين الأحزاب. مع ذلك لم يوضح الرئيس في القانون الانتخابي كيفية تنظيم

علاقة المرشحين بأحزابهم السياسية، ولا كيفية ضبط قواعد الحملة الانتخابية. (المنصر، 2022)

أقر القانون الانتخابي الجديد بجمع المعتمديات لتصبح 151 دائرة مقابل 277 معتمدية، إضافة الى 10 مقاعد لتمثيل الجالية التونسية بالخارج، انتقد هذا القرار أيضا كونه اخل بالتوازن الديمغرافي بين المعتمديات، أي بين دائرة وأخرى، ليساوي في بعض الأحيان الصوت الواحد 07 مرات قيمة الصوت في معتمدية لأخرى، على سبيل المثال في دائرة ذهبية-رمادة يقدر عدد الناخبين 14 الفا مقابل 131 صوتا في دائرة صفاقس الجنوبية. (المنصر، 2022)

فيما يخص عنصر التمويل، يمنع القانون الانتخابي الأحزاب السياسية من القيام بالحملة الانتخابية اثناء الحملة التي ستنطلق يوم 25 نوفمبر الى غاية 15 ديسمبر 2022، فوفقا للفصل 75 من القانون سيتم تمويل الحملة بالتمويل الذاتي والتمويل الخاص دون سواهما، كما يمنع الأحزاب من تمويل مرشحين مباشرة، ففي ظل نظام الرئيس الجديد، يتوقع الكثيرون ان الأحزاب التقليدية ستجد صعوبة متزايدة لتنظيم الحملات الانتخابية بحرية كما كانت تفعل في فترة ما بعد 2011، أما فيما يخص المجتمع المدني التونسي، فإن النشاط لم يتمكنوا من الاتحاد ضد توطين الرئيس للسلطة وهذا راجع الى الانقسامات الداخلية وغياب الحلول البديلة، وكذا الخوف من ان يؤدي خلع الرئيس الى غرق البلاد في الاضطرابات السياسية والأمنية، التي لا يمكن التنبؤ بها في ظل تصاعد الازمة الاقتصادية الداخلية. (Abouaoun, Hill, & Siebert, 2022)

تناول القانون الانتخابي عنصر سحب التفويض من النائب، اين تضمن الفصل 39 انه " يمكن سحب الوكالة من النائب في دائرته الانتخابية في صورة اخلاله بواجب النزاهة

او تقصيره البين في القيام بواجباته النيابية "ووفقا لذات النص " لا يمكن سحب الوكالة قبل انقضاء الدورة النيابية الأولى او خلال الستة أشهر الأخيرة من المدة النيابية، كما لا يمكن تقديم عريضة سحب الوكالة من النائب الا مرة واحدة طيلة المدة النيابية" ، في هذه النقطة يرى المحللون بان هذا النائب لن يكون ممثلا للشعب باسره ونائبا للامة وانما سيكون خاضعا للناخبين المباشرين له وتحت امرهم. (المنصر، 2022)

وعليه، تبقى تونس رهن المرحلة القادمة بما تحمله من تطورات سياسية في ظل تركيز السلطة في يد الرئيس وازعاف دور السلطتين التشريعية والقضائية، كما سينتظر الشعب التونسي بوادر التغيير الاقتصادي خاصة ان الحكومات المتعاقبة لما بعد 2011 لم تتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة السياسة الاقتصادية الفاشلة بعد الاستقلال، بحيث استمرو في اللجوء الى صندوق النقد الدولي لتمويل الانفاق العام، مع تقلص الناتج الاقتصادي الداخلي مما أدى الى تزايد المديونية، ومنه يرى الشعب التونسي بانهم بحاجة الى زعيم قوي لا يعيقه البرلمان، لذلك ستكون مخرجات مرحلة ما بعد انتخابات 17 ديسمبر 2022 كمتغيرات جديدة لتحليل الوضع السياسي في تونس.

2-المغرب:

تمكن المغرب من تجاوز الاضطرابات لكنه لا يزال يعاني من جملة من التحديات التي أدت إلى الاحتجاجات مثل: الفقر، الفساد والبطالة، وكذا تركيز السلطة في يد الأقلية من أسر النخبة المتشابكة مع السلطات، إضافة إلى غياب الديمقراطية الحقيقية وتراجع آمال الشباب، فقد كان هدف الشباب المحتج ليس الملك (النظام) وإنما النخب الفاسدة التي استفادت من الوضع القائم، مع ذلك كانت الاحتجاجات معتدلة مقارنة ببقية دول

المنطقة، رغم ذلك فقد أثارت قلق السلطات ودفعت الحكومة بداية من منتصف 2011 إلى وجوب إتباع استراتيجية تعتمد على عدة جوانب (Weitzman, 2011, p. 5) :

- تدابير استباقية تهدف إلى تهدئة الإحباط الشعبي اتجاه الظروف الاقتصادية (مثل زيادة الدعم الحكومي للسلع الأساسية ورفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والحكومة الواعدة وتوظيف خريجي الجامعة).
- الإعلان عن حق الاحتجاجات السلمية مع العمل في ذات الوقت على تشويه سمعة المحتجين، واستخدام الشرطة للعنف ضدهم بهدف تخويف المتظاهرين.
- كان المحور الأساسي للإصلاحات يتمثل في الوعد بوضع دستور جديد يعزز إلى حد ما من صلاحيات رئيس الوزراء والبرلمان، في حين تبقى السلطة الغالبة في يد الملك.
- تم تحديد استفتاء أكد على اعتماد الدستور في أوائل يوليو 2011، أعقبه إجراء انتخابات برلمانية في أواخر نوفمبر من نفس العام، أين أكدت الحكومة أن الانتخابات كانت ناجحة ومنه كان صعبا على دعاة المقاطعة نشر رسالتهم، مع ذلك كانت نسبة الناجحين أقل بكثير مما كانت عليه في الاستفتاء على الدستور (45 بالمائة إلى 97 بالمائة) وفقا للأرقام الرسمية، والتي تم تضخيمها على الأغلب، فالعدد الكبير للناخبين المؤهلين غير المسجلين تعكس حالة من السخرية واللامبالاة بين الناخبين المغاربة.

أراد الشعب المغربي رؤية وجوه جديدة بدل تلك الوجوه البرلمانية التي لم تحدث أي تغيير في حياة الشعب، وعليه تم منح فرصة لحزب العدالة والتنمية الذي كان في المعارضة منذ ظهوره عام 1997، ومن المفارقات أن هذا الفوز منح إصلاحات الملك، شرعيته، من الأعلى إلى الأسفل رغم أن المغرب لم يكن على وشك اضطرابات كبيرة بشكل عام عكس الجزائر التي كانت المرشح الرئيسي التالي للإطاحة بالنظام.

مع ذلك وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على الانتفاضات العربية، لم يتم الوفاء بالعديد من الوعود في دولة المغرب، ففي عام 2019 شهر أبريل رفضت المحكمة استئنافا ضد احكام السجن الصادرة بحق نشطاء الحراك، وبعضهم حكم عليهم بأحكام قاسية، هذا من جهة، كما تراجعت حرية التعبير والحريات المدنية من جهة ثانية، من خلال تزايد الاعتقالات في حق الصحفيين ونشطاء حقوق الانسان واتهامهم بتهمة مختلفة، وهو ما يعكس استمرار استخدام النظام القضائي ضد المنتقدين والفاعلين المستقلين، أما فيما يخص وعود الفصل بين السلطات والتصدي للفساد فلم يتم احداث أي تغيير فيها بحيث لا يزال النظام الملكي هو الفاعل السياسي الرئيسي. (BTI 2022 Country Report, 2022, p. 3)

إذا تحدثنا عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب، نقول بان الاوضاع لا تزال متدهورة رغم الجهود المبذولة لزيادة الاستثمار الاجنبي، بحيث هناك تفاوت اجتماعيا بين الطبقات الاعلى والادنى وكذا بين المناطق الحضرية والريفية، مع استمرار مشكل البطالة خاصة بين الشباب الذين يتوجهون نحو الهجرة الى الدول الاوروبية. (BTI 2022 Country Report, 2022, p. 4) وعليه يتوقع المحللون بان الوضع السياسي في المغرب سيبقى هشاً خلال سنتي 2022 و 2023، بسبب الاضطرابات الاجتماعية وتراجع النشاط السياحي، لتكون البلاد رهن التهديدات المستمرة للاستقرار الاجتماعي الداخلي، أما من الناحية السياسية فيظل الملك محمد السادس هو الحكم النهائي للسلطة، مع ذلك يبقى الوضع السياسي في حالة استقطاب وترقب.

3-الجزائر:

لم تكن الجزائر سباقة لتقديم الإصلاحات على عكس المغرب، كما كانت التوقعات كبيرة بشأن الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد سنوات من حكم الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" الذي قبع في الحكم لمدة 20 سنة بعهدات متجددة، كانت آخر محاولة لتجديدها للمرة الخامسة سنة 2019، أين ظهرت بوادر التنظيم لإعادة ترشيحه في نهاية سنة 2018 مع مجموعة من الأحزاب الموالية في مقدمتها حزب التحرير الوطني FLN وحزب التجمع الوطني RN ، من خلال التجمع الذي أقاموه في القاعة البيضاوية بحضور عدد كبير من الشخصيات الحزبية والوزارية السابقة، إذ عرفت المبادرة تأييدا من وزراء وسياسيين متعددين، وكل هذا بهدف كسب المزيد من المصالح وتقسيم عائدات وثروات الشعب، والأمر أن المرشح غائب ولا أحد يعرف وضعه ولا مكانه طيلة السنوات الأخيرة، منذ أخرج جلطة دماغية تعرض لها عام 2013، والتي أجبرته على التزام الكرسي المتحرك.

بدء من 22 فبراير 2019 خرج الشعب الجزائري في مظاهرات ما فتأت أن شملت كبرى الولايات الجزائرية، في تجمعات قادمة من عدة ولايات معبرة عن رفض الشعب لهذا النظام المستبد الذي لا يمت بصلة للشفافية والتداول على السلطة، وبعد فشل النظام في ردع الحشود استسلم للأمر الواقع أين تم إلغاء الانتخابات التي كانت مبرمجة شهر أبريل 2019، وتأجيلها لمرتين متتاليتين لعدة أسباب- لا يسعنا ذكرها وتحليلها في هذه الورقة- وبعد وعود المؤسسة العسكرية بضمان نزاهة الانتخابات التي برمجت في شهر ديسمبر 2019 والتي ترشح فيها 5 مرشحين (مع اختلاف المنظورات الشعبية والتحليلات السياسية حولهم) إلا أن المشاركة في الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019 عرفت نسبة معتبرة من المصوتين، مع رفض نسبة كبيرة إجراء الانتخابات في ظل وجود عناصر من

النظام القديم شهدت عمليات تزوير وكانت موافقة على العهدة الخامسة ،التي كانت ستدخل البلاد مرحلة أخرى من الفساد من منظور الشعب، على إثر عدم وجود رئيس قادر على تمثيل شعبه في المحافل الدولية ولا حتى الظهور أمام الكمرة لبث خطاب نحو شعبه.

ومنه كانت الجزائر أخر دولة من دول المغرب العربي تشهد تحولا ديمقراطيا في نظامها، علما أن نتيجة الاختيار الشعبي لم تظهر بعد، كون البلاد مرت بمرحلة صعبة في اقتصادها وفي حركة الأموال نظرا للفساد الذي كان منتشرا بين الحكام السياسيين والذي دفع إلى محاكمة وزراء سابقين ورؤساء الحكومة السابقة على غرار عبد المالك سلال وأحمد أويحي، وكذا عدد من رجال الأعمال مثل "علي حداد" ، بالإضافة الى شقيق الرئيس السابق سعيد بوتفليقة، علاوة على أسماء وشخصيات أخرى عديدة.

بعد فوز الرئيس عبد المجيد تبون، تم استكمال محاكمة المتهمين بنهب أموال الدولة بالإضافة الى تعديل دستور البلاد الذي عرض للاستفتاء الشعبي بحيث أقر دسترة الحراك الشعبي وجعل 22 فبراير من كل عام يوما وطنيا، كما اهتم الدستور الجديد بعدة نقاط كاستحداث وضع خاص لتسيير البلديات التي تعاني من ضعف التنمية.

أما فيما يخص علاقة الجهاز التنفيذي بالهيئة التشريعية، فقد تم إقرار الزامية إسناد رئاسة الحكومة للأغلبية البرلمانية لأول مرة، بعد أن كان رئيس الجمهورية حرا في تعيين شخصه من خارج الحزب أو تحالف الأغلبية، هذا إضافة الى تحديد العهدة الرئاسية بعهدتين فقط سواء منفصلتين او متتابعتين، ونفس الامر فيما تعلق بالمجالس الوطنية المنتخبة (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) اذ بات من غير الممكن لأي نائب او سيناتور أتم عهدتين ان يترشح لعهدة ثالثة.(فكري، 2022، صفحة 240)

وفي نقطة أخرى مهمة سمح الدستور الجديد المعدل لأول مرة بخروج عناصر الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود في إطار مهام حفظ السلم وذلك تحت اشراف منظمات الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، لكن بشرط وهو موافقة 3\2 أعضاء البرلمان، وهذا لمواجهة التحديات التي تحيط بالجوار الجغرافي للجزائر ، أين فرضت الساحة الإقليمية وتهديدات الجهة الشرقية والجنوبية (ليبيا ومالي) على التوالي، وجوب التحرك في إطار جيواستراتيجي لحماية البلاد من أي تهديد خارجي. (فكري، 2022، صفحة 241)

فيما يخص الحريات العامة والمؤسسات المستحدثة فقد تم منع توقيف نشاط وسائل الاعلام وحل الأحزاب والجمعيات الا بقرار قضائي، كما تم استحداث محكمة دستورية بدلا من المجلس الدستوري، دون اختلاف في الصلاحيات، من مهامها البت في نتائج الانتخابات وكذا مراقبة مدى دستورية القوانين والمعاهدات الدولية، لكن مثلما بينت التجربة السابقة يبقى دور هذه المحكمة مرهونا بتركيبها ودورها السياسي، أكثر من اختصاصاتها القانونية، وفيما يخص تركيبها البشرية فقد نص مشروع التعديل على ان يعين رئيس الجمهورية 3/1 أعضائها، بمن فيهم رئيس المحكمة، في حين يعين رئيسا غرفتي البرلمان الثلث الآخر، وهو الثلث الذي كان ينتخب من قبل، بينما ينتخب مجلس الدولة والمحكمة العليا الثلث المتبقي (04 أعضاء)، في هذه النقطة يرى بعض الخبراء ان تبعية قضاة المحكمة الدستورية للسلطات الثلاث يتم على حساب استقلالية أعضائها بوصفهم قضاة، حتى في حال تحقق الانسجام بينها، لا سيما انهم يعينون مدة محددة وهو امر يتنافى مع مهمتهم التي تتميز بالديمومة، كما انها تتنافى أيضا مع ما يترتب على ذلك من أثر مباشر متعلق بحرية القاضي في أداء مهامه. (فكري، 2022، صفحة 241)

رغم الهدوء السياسي الداخلي لسنتي 2021 و2022، إلا أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر لم يعرف تقدما تنمويا يذكر، بحيث لا تزال الطواير امام محلات بيع الحليب والزيت رغم بعض الهدوء لتوفير هذه السلع ومحاسبة المضاربين، مع ذلك لا يمكننا اعتبار المستوى المعيشي في الجزائر ضمن تطلعات الشعب، خاصة مع ضعف العملة النقدية والغلاء وعدم التوافق بين الرواتب والقدرة الشرائية، في مقابل محاولة الدولة فرض وجودها الاقليمي والعربي سياسيا ودبلوماسيا عبر تفعيل علاقاتها وزياراتها مع عدة دول بهدف دراسة المشاريع الاستثمارية والاقتصادية، وكذا تنظيمها للقممة العربية 31 بتاريخ الفاتح نوفمبر 2022 التي درست عدة قضايا تمس الامن العربي، وكذا التأكيد على وحدة فلسطين ووجودها، اين تزامن تاريخ انعقادها مع الذكرى السنوية لاستقلال الجزائر، في انتظار البيئة السياسية لسنة 2023.

المحور الثاني: المأزق الأمني في ليبيا وإشكالية بناء الدولة.

اعتمدت النخبة الانتقالية في ليبيا على تقنيات ما قبل الحداثة لمحاولة إرساء الديمقراطية، إلا أن الدولة تراجعت بشكل كبير في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد سقوط طرابلس في أيدي المتمردين، كما زاد تعدد الجهات الناشئة في الساحة السياسية بشكل كبير بحيث لا تزال الجماعات المسلحة تشكل تهديدا، بالإضافة إلى عمليات القتل التي تستهدف السياسيين والجهات المدنية الفاعلة، هذا إضافة إلى تراجع النمو الاقتصادي بشكل كبير أدى إلى غرق الدولة في الركود.

غياب الأمن هو التعبير النهائي لفكرة ما قبل الحداثة عن الدولة والسيادة، فوفقا لـ Wolfram Lacher - "في حين تبدو الأحزاب السياسية والمعسكرات والمؤسسات السياسية

فعالة في دول الجوار، فإن المراقبين الخارجيين يجدون صعوبة كبيرة في تحديد وضع الفواعل السياسية في ليبيا الجديدة".

أولاً: فهم عملية بناء الدولة في ليبيا.

يدعو الوضع غير المستقر في ليبيا منذ 2011 إلى الدفع بوجوب فهم بناء الدولة (تشكيل الدولة) في أدبيات القرن الحادي والعشرين، أين كان تأثير عملية الانتقال مدمراً على المؤسسات العامة والاقتصاد الوطني والبنية السياسية وحتى التأثير على التماسك الاجتماعي والسياسي بدول الجوار والساحل الإفريقي.

1- غياب التخطيط لبرنامج ما بعد النظام: يرى الكثير من المحللين بأن غياب التخطيط لكيفية تسير الدولة بعد الإطاحة بنظامها السياسي والقيادي، كان عاملاً أساسياً في دخول ليبيا في دوامة من اللأمن أين لم يكن هناك توافق على المرحلة التي تلت سقوط النظام، وفي هذه النقطة بالذات ينظر الغرب إلى أن السبب في ذلك راجع إلى حد كبير إلى رفض تأسيس وجود أمني لردع الأعمال العدائية مثلما حدث في كوسوفو عام 1999، أين انتهت عملية تدخل حلف شمال الأطلسي بقرار مجلس الأمن 1244 الذي أذن بتأسيس وجود أمني لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب، وتجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح إضافة إلى تسهيل عملية عودة اللاجئين .

كما تطلبت الولاية (عهدة) الأمن العام ، إنشاء وجود مدني دولي في كوسوفو يمكن بموجبه أن يتمتع الشعب باستقلالية كبيرة وحكم ذاتي، وهذا الأمر لم يحدث مع ليبيا أين لم يتم تبني خطة ما بعد القذافي، بحيث يؤكد Chivvis christopher أنه خلال الحرب الليبية 2011 ، اعترضت القيادة المؤقتة NTC إلى حد كبير نشر القوات البرية الأجنبية، ودعت فقط لدعم المجال الجوي والإمدادات بالأسلحة، أين حافظ المؤتمر الوطني العام

المنتخب على قرار المجلس الوطني الانتقالي حتى في ظل تزايد الأولوية الثورية، (Asangna, 2019, p. 69).

نظرا لغياب المؤسسة الأمنية والقضائية وجدت ليبيا نفسها في مأزق أمني كبير خاصة مع غياب إمكانية التحكم في زمام الأمور بعد الإطاحة بالنظام السابق بحيث عجزت المجالس المحلية والنظام القضائي من حل النزاعات التي نشبت داخل المجتمع الليبي، فعلى سبيل المثال وقعت انتهاكات جمة لحقوق الإنسان والنازحين في ليبيا أين تم الهجوم على مخيم تاورغاء للاجئين في فبراير 2012 وقتل 7 مدنيين ثلاثة منهم أطفال في إطار عملية زعم بأنها "لتفتيش الأسلحة"، الأسوء أن المجلس الوطني الانتقالي عجز عن فتح تحقيق في القضية ولا حتى فرض عقوبات على المتسببين في الهجوم، كما رصدت منظمة العفو الدولية يوم 10 ديسمبر 2018، هجوما على نفس المخيم من قبل مجموعة الميليشيا التابعة لكتيبة غنيوة، يأوي هذا مخيم "طريق المطار" للنازحين في طرابلس أكثر من 500 عائلة نزحت من مدينة تاورغاء في 2011، ويبدو أن هذا الهجوم كان ردأ على مشاجرة عنيفة وقعت بين بعض الشبان في المخيم قبل حوالي أسبوعين من التاريخ المذكور، أين أسفر عن مقتل أحد أفراد الميليشيا المسلحة التابعة لكتيبة غنيوة، وفي هذا السياق، قالت نجية بونعيم، مديرة الحملات لشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية: (منظمة العفو الدولية، 2018)

"لقد تلقينا روايات مباشرة من أشخاص في مخيم طريق المطار يصفون الهجمات التي تعرضوا لها على أيدي الميليشيات، فبينما كانت الأسر تنام أثناء الليل، قامت الميليشيات المسلحة بتحطيم أبواب منازلهم المؤقتة وسرقة الأموال، والأدوات المنزلية، واختطاف 77 رجلاً وصبياً يبلغ من العمر 13 عاماً، وأعطت الجماعة المسلحة الناس في المخيم مهلة حتى

وقت متأخر من بعد الظهر لإخلاء المخيم حيث تنتظر الجرافات لهدم كل شيء، وقد تم إبلاغ منظمة العفو الدولية بأن المخيم فارغ الآن."

"إن هذا الهجوم الشنيع يوضح مستوى التهيب والعقاب الجماعي الذي تفرضه الميليشيات على النازحين في مخيم طريق المطار. فأجواء الإفلات من العقاب التي عززتها الحكومة الليبية ما هي إلا تشجيعاً للميليشيات على الإفلات من جريمة هذه الانتهاكات المروعة.

منذ أبريل 2019 زادت الهجمات العسكرية مستهدفة المدنيين بالأخص في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في العاصمة، كما أدى انتشار فيروس كوفيد 19 الى تقييد وصول المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الى الأماكن العامة، وقد تم فرض حظر تجوال من قبل حكومة الوفاق الوطني بدء من مارس 2019 على حركة الأفراد مع استثناءات محدودة لنقل وبيع المواد الغذائية، كما تم تعليق جميع التجمعات والمناسبات، لكن بدء من 23 أغسطس اوت 2020 انتشرت الاحتجاجات من طرابلس الى عموم البلاد على اثر الفساد وتدني المستوى المعيشي، وعليه اعتقلت الميليشيات المسلحة الموالية لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني "فتحي باشاغا" المتظاهرين، ليس فقط في طرابلس وانما في مصراتة وصبراتة والزاوية والعصبة وسبها، لذلك تم تفسير حظر التجول على أنه محاولة لمنع المتظاهرين من الاحتجاج، وفي الشرق سمحت إجراءات الكوفيد مزيدا من عسكرة الفضاء العام، أين قام الجيش الوطني الليبي بقمع أي شكل من أشكال المقاومة بالعنف(BTI 2022 Country Report, 2022, p. 12;13).

2- النظام القبلي (نظام المجالس): يعد النظام القبلي في ليبيا أحد المشاكل الرئيسية التي تحول دون إضفاء الطابع الديمقراطي، أين كان الولاء حتى الآن للقبيلة بدل الدولة،

بحيث أوضحت القبائل مكتفية ذاتيا وقوية، تسيطر على أمنها ووجودها وتتحمل الأعباء العدالية والمحاكمات، أين كان تشكيل النظام السياسي والإداري في البلاد قائما على أساس الكتاب الأخضر والتطبيقات التي أعقبته، من خلال تكوين مجموعة من الكميونات الصغيرة يضم كل منها عدد من الأفراد / الأسر، ولكل كميونة مجلس لاتخاذ القرار والتصويت فيه، يدعى " المؤتمر الأساسي " (البرلمان المحلي المباشر)، ولها أيضا جهاز تنفيذي يسمى "اللجنة الشعبية المحلية" يتم تسميته من قبل المؤتمر الأساسي ليكون مسؤولا أمامه، حيث بلغ عدد المؤتمرات الأساسية أو الكوميونات عام 2010 بـ 398 تضمها 22 محافظة، تسمى الأخيرة بـ "شعبيات" لها محافظ (أمين اللجنة الشعبية في الشعبية) وكذا جهاز تنفيذي. (فكيري، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات الأمنية -أنموذج ليبيا-، 2017، صفحة 211)

على المستوى المركزي، أي عموم ليبيا، هناك المؤتمر الجامع على مستوى البلاد ويسمى "مؤتمر الشعب العام" (البرلمان)، يجتمع مرة أو أكثر سنويا، وأعضاؤه هم مبعوثي أو وفود من المؤتمرات الأساسية وليسو ممثلين عنهم، إنهم يحملون تعليمات هذه المؤتمرات ولا يجتهدون فيها، حيث يصيغ مؤتمر الشعب تلك القرارات بقوانين وقرارات وتعليمات، ثم يشكل المجلس التنفيذي للحكومة المركزية، أين يتم في كل سنة تعيين أو تجديد رئيس الوزراء (أمين اللجنة الشعبية العامة) والوزراء (أمناء اللجان الشعبية العامة)، مع العلم بأن اللجان الشعبية المحلية هم أعضاء في اللجان الشعبية العامة (الوزراء) .

و عليه، رغم كافة الشعارات الخاصة بحكم الجماهير والشعب، ورغم التنظيمات والهياكل الشعبية الهادفة إلى ترجمة فلسفة الكتاب الأخضر بشأن حكم الشعب نفسه بنفسه، والمتمثلة في المؤتمرات الشعبية بمستوياتها المختلفة وفي قمته مؤتمر الشعب

العام (السلطة التشريعية)، واللجان الشعبية (السلطة التنفيذية) فإن الواقع العملي يشير إلى أن السلطة تركزت بيد اللجان الثورية التي لعبت دورا مهما في العمليات السياسية في البلاد خلال العقود الماضية، حيث أصبح هناك خطان متوازيان للسلطة : (فكري، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات الأمنية -أنموذج ليبيا-، 2017، صفحة 211)

الأول هو سلطة الشعب الممثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام، ويقع ضمن اختصاصها تسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة، والثاني هو سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي من العقيد القذافي والأعضاء الباقين من مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية التي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية ولها سلطات أوسع واستطاعت في كثير من الأحيان أن تستغل المواجهات مع القوى الخارجية- وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية -للحصول على المزيد من السلطة والنفوذ داخليا وخارجيا.

بعد الثورة لم يقتصر الأمر على تثبيت القادة التقليديين (مجالس الحكماء) Concil of wise men كمفاوضين للسلام بالنسبة للميليشيا القبلية والكتائب المسلحة، ولكنهم أثروا أيضا على النتائج السياسية فعلى سبيل المثال أصبح مجلس الشورى في الزنتان أعلى ترتيب النظام، تأجلت فيه القضايا المدنية والعسكرية، ومنه يعتبر الولاء لمثل هذه الهياكل القبلية محل اعتراف لدى النظام القضائي، وهو ما زاد من تعقيد الأمور عبر تعزيز المحيط مقابل معاناة الحكومة المركزية من ضعف هيكلي كبير.

3- استمرار السياسة القبلية من قبل النخبة الانتقالية: بدلا من الانخراط في حل المشكلات في بداية العملية الانتقالية وجدنا أن المجلس الوطني الانتقالي (ثم المؤتمر

الوطني العام لاحقا والحكومة الوطنية المؤقتة لاحقا)، بإدارة الدولة الانتقالية على غرار الجماهيرية من خلال الخطوط القبلية، ففي عهد القذافي قام بتعزيز وجوده من خلال استغلال القبائل ومنحها امتيازات خاصة تلك التي ينتمي إليها أو التي كانت ترغب في التقرب منه لمصلحة خاصة بها، أين ازدادت حدة هذا المشكل مع تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الذي شكل حزبه وفقا للخطوط القبلية المضادة (يفتقر للشرعية لأنه تولى السلطة كحكومة فعلية بدون وسام انتخابي) لمعارضة القبائل الموالية للقذافي (Asangna). (2019, p. 69;70)

ومنه ينظر للنخبة الانتقالية في ليبيا باعتبارها اتبعت منهجا مطابقا للنظام القديم، أصبحت القبائل في نهاية المطاف تعبيرا لمفهوم السيادة، بحيث ساهم الولاء للقبلية في وقف عملية الديمقراطية أين طالبت المجموعات القبلية بالموارد والسيطرة على الدولة، هنا نلاحظ بأن السياسة القبلية مهدد للأساس الديمقراطي ليس بسبب التنوع، وإنما بسبب الانشقاق والصدام وعدم التمكن لحد الساعة من التوافق على حكومة دائمة لقيادة البلاد.

4- غياب المؤسسات القضائية والأمنية.

عمل النظام الليبي السابق على عدم بناء جيش يملك القوة الرادعة والتسليح الجيد، بحيث تم العمل على إنشاء كتائب أمنية متفوقة عسكريا لتكون محل الجيش النظامي، وهذا التخطيط كان بناء على رغبة القذافي في حماية نفسه من أي عملية انقلابية ضده، علاوة على ذلك كانت مؤسسات القطاع الأمني ضعيفة جدا بنيويا وإداريا، ومنه كان أداء وزارة الداخلية ضعيفا ليصبح أكثر ضعفا بعد الحرب، ما أدى إلى خلق

توترات في الجهود الرامية إلى بناء وزارة نموذجية للدفاع. (فكري، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات الأمنية -أنموذج ليبيا-، 2017، صفحة 229)

لا تختلف المؤسسة الأمنية كثيرا في وضعها عن المؤسسة العسكرية، بحيث لم يكن هناك اهتمام في عهد القذافي بترسيخ الأمن بمفهومه الذي يحافظ على النظام العام (الأمن العام، الصحة العامة، السكنية والآداب العامة)، بل كان الانضمام والانخراط في هذا القطاع الهام والحساس في جانب كبير منه، مفتوح لكل الافراد من دون وجود معايير دقيقة وجدية تضمن فرز العناصر الكفاءة والقادرة على الأداء الأمني، وهو ما يجعلها ضعيفة وغير فعالة، فأتناء اندلاع الثورة تراجعت المؤسسة الأمنية عن حماية مخازنها التسليحية، وهو ما جعلها محل استهداف، أين تعرضت المراكز والأقسام والإدارات إلى الحرق وسرقة كافة الأجهزة ومعدات وسيارات الشرطة والأسلحة. (فكري، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات الأمنية -أنموذج ليبيا-، 2017، صفحة 232)

انطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن غياب هذه المؤسسات إلى جانب غياب المؤسسة القضائية جعل الحكومة الانتقالية عاجزة عن حماية البلاد، ومنه لجوء الدولة إلى الاعتماد على الميليشيات كمنفذين للسلطة، ففيما يخص الجانب القضائي فقد ظهر الاختلال الوظيفي جليا عند تعديل شروط العملية الدستورية قبل وقت قصير من يوم الاقتراع، بحيث يمكن التصويت على اللجنة الدستورية بشكل مباشر من قبل الشعب، وهذا بعد تعيينهم في البداية من قبل المؤتمر الوطني العام، وبما أن النظام القضائي كان مختلا بنفس درجة الخلل الوظيفي، كنظام للدولة، فإنه لم يكن لدى الحكومة المؤقتة أي قوات لحفظ الأمن أو تسليم المشتبه بهم إلى المحاكم، ومنه أصبحت الهياكل القبلية هي العامل الحاسم في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد. (Asangna, 2019, p. 70)

المحور الثالث: ديناميكيات التحول في ليبيا.

إن عملية البناء الديمقراطي في ليبيا تكتنفها العديد من العوائق والصعوبات، أين يلعب المتغير الاقتصادي والاجتماعي دورا مهما في المرحلة الإنتقالية التي تمر بها البلاد، كون التنمية (من بين المتغيرات الأخرى) متغير مهم يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية والحفاظ عليها بحيث يجادل Przeworski Adam وآخرون بأن "إحتمالات التحولات تتغير تبعا لمستويات النمو"، كما يعتبر علماء أمثال Cutright Phillips and Lipset Seymour Martin بأن "نجاح الديمقراطية في جزء منه يتوقف على شروط اجتماعية واقتصادية محددة، تشمل عوامل التنمية الاقتصادية حسب Lipset.S تشمل التحضر والتعليم والتصنيع والثروة". (Asangna, 2019, p. 72)

أولا: مواجهة الركود الاقتصادي.

في الحالة الليبية كانت الثروة واضحة والتصنيع وشيكا أين يستشهد هنتجتون بليبيا كونها كانت من الحكومات الاستبدادية التي ضمنت الرخاء الاقتصادي، على الرغم من العلاقة القسرية بين الدولة والمجتمع بحيث اعتبرت ليبيا دولة ثرية وشاملة لمجتمع متعلم تقريبا مقارنة بالدول التي مزقتها الحروب في العالم النامي، لهذا كانت هناك احتمالات بأن تستعيد ليبيا اقتصادها والانتقال بسرعة – أحد أسباب استراتيجية إعادة الإعمار على المدى القصير – في المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا ما بعد الحرب، فعلى الورق كانت ليبيا قادرة على تغطية تكاليف إعادة الإعمار reconstruction بعد الحرب، مع ذلك اثر الفشل في ضمان الأمن القومي سلبا على عملية الانتعاش الاقتصادي خاصة مع سيطرة الميليشيات والمجموعات المتطرفة على مرافق إنتاج البترول.

تحتاج الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيا لمواجهة الركود الاقتصادي، إلى الاستثمارات والمساعدات الخارجية، حتى تتمكن البلاد من الاعتماد على إنتاج النفط مرة أخرى مع زيادة الإنتاج ستظل الدولة مكلفة بالتصنيع والتنويع والخصخصة (متطلبات رأس المال)، كان الأسلوب الإداري القديم للتعامل -والمتمثل في الفساد - سببا في تشوه الديمقراطية بحيث تعاني ليبيا الانتقالية من الرأسمالية التوزيعية فإسقاط نظام القذافي لم يؤد إلى نهاية الفساد الذي يتجلى في الغالب في الإدارة والقطاع العام لمرحلة ما بعد الثورة، وهذا يعود لعدة أسباب تفسر عدم قدرة النظام الانتقالي على تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

اعتمد القذافي إيرادات الإنفاق الناتجة عن توزيع مواد الخام لإخماد السخط السياسي بدلا من فرض النمو الاجتماعي والاقتصادي، بحيث مثل النظام الإدارة هذا تحديا (آنذاك وإشكالية حاليا)، لأنه إذا تم تأسيس مؤسسات اجتماعية محددة مسبقا على المصالح الجماعية الضعيفة عند بناء الدولة، فإن هوياتهم المشتركة من المحتمل أن يتم طمسها بسهولة من خلال الهبة التوزيعية للدولة، ففي حالات "التوزيع فإن مجالات الدولة والوكلاء المحليين لن تكون لاستخراج الثروة وإنما لإنفاقها".

تحتاج حكومة ما بعد الثورة إلى تبني مهارات حديثة لحل المشكلات التي تمس أو تستهدف اقتصاديات البلاد، ففي هذا الصدد تم تشكيل المؤسسات الحكومية لضمان تحول الجهود اليومية لملايين المدنيين العاملين إلى نمو حقيقي، بحيث تم إنشاء مكتب تدقيق حسابات ليبي يهدف لاستهداف سوء إدارة الأموال العامة والفساد، مع هذا هناك أساليب أخرى لتنويع القطاع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا إدراج الإيرادات وهي (Asangna, 2019, p. 73) :

توسيع الصناعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا والبناء، وتحقيقا لهذه الغاية يمكن للحكومة إنشاء صندوق استثمار لتمويل وتطوير وتوسيع هذه الصناعات. كما تحتاج ليبيا إلى متابعة الإصلاحات التنظيمية والمالية وتأسيس مشروع قضائي موثوق وآخر لحماية الملكية واتخاذ إجراءات أخرى، وتمثل خدمات البيع بالجملة والبيع بالتجزئة والخدمات النفطية فرضا واعدة للتنوع الاقتصادي، كما تعد السياحة مجالا آخر قد يساعد على تنوع الاقتصاد خارج مجال المحروقات، إلا أن هذا القطاع في ظل الأوضاع غير المستقرة في البلاد لم يكون عاملا مساعدا. (شيفيس ومارتين، 2014، صفحة 61)

على غرار دول الخليج استخدمت ليبيا ثروتها النفطية من أجل الاستثمار في تحديث البيئة التحتية، إلا أنه يمكن تحسين البيئة للنمو الاقتصادي في حال تم فتح الاستثمار في تحديث المطارات والموانئ البحرية، أين تحتاج ليبيا إلى منح فرص للقطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار في هذه العمليات وإدارتها، كما يؤدي فتح قطاع الاتصالات وتحسين البيئة لبناء مساكن ومنه تحفيز النمو الاقتصادي، إضافة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية الخدماتية/ التمويل، الاتصالات، الهندسة المعمارية والتصميم. (شيفيس ومارتين، 2014، صفحة 62)

ثانيا: بناء مجتمع مدني فاعل.

يعكس وجود مجتمع مدني قوي أو محدد على وجود حكومة حديثة، أين يصنف الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي المجتمع المدني كمؤسسة منفصلة عن الدولة والسوق ولكنه يكون بموافقة الدولة" بحيث يوضح تعريف غرامشي أن المجتمع المدني لا يسعى للحصول على السلطة من الدولة، ولكنه يحمل الدولة المسؤولية مما يجعله فاعلا ضروريا وشرط أساسي لوجود وبقاء الديمقراطية .

ظهرت منظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة 2011 كمجموعات تطوعية تركز على توفير الإمدادات الطبية، المياه والغذاء للمدنيين المحتاجين، وبحلول 2014 ارتفع عدد هذه المنظمات إلى حدود ألفان، تتكون هذه المنظمات من نقابات العمال والمنشآت السياسية والدينية وترقية المرأة ومنظمات أخرى تقدم المساعدات المتبادلة والإنسانية.

يتولى المجتمع المدني الآن عبء قيادة العملية الانتقالية في ليبيا من خلال تعزيز مثل الديمقراطية والقيم، في حين يحتاج المجتمع المدني إلى حيز لا يمكن توفيره إلا في ظل وجود نظام سياسي ديمقراطي يمكنه أن يوفر له تطورا كاملا، فتاريخيا سبق ظهور المجتمع المدني ظهور النظم الديمقراطية المستقرة، وبالتالي فهو مستقل إلى حد ما عن وجود نظام سياسي ديمقراطي (Asangna, 2019, p. 73;74).

كان للمجتمع المدني دورا في التنشئة السياسية والمدنية وسد الفجوة بين الدولة والمجتمع، على سبيل المثال: مشروع "عين على المؤتمر الوطني العام Eye on the GNC" ومنظمة Boukra youth لتوفير المعلومات المنهجية على نقاشات وقرارات الهيئة التشريعية، كما هناك مجموعة أخرى تحت اسم "جسر ليبيا Bridge Libya" لمساعدة في تعزيز التنمية التعليمية وحملات توعية الناخبين.

ثالثا: صعوبة تنظيم الانتخابات وبناء دستور شامل.

عرفت ليبيا وساطات عديدة خارجية لحل المأزق السياسي في البلاد، فمنذ 2011 إلى غاية كتابة هذه الأسطر نوفمبر 2022، لم تتمكن البلاد من الرسو على هياكل سياسية وقضائية متفق عليها بين الشعب الليبي، ففي ختام ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي عقد ما بين 7 إلى 15 نوفمبر 2020 في العاصمة التونسية، تم الاتفاق على تحديد 24 ديسمبر 2021 كتاريخ لإجراء الانتخابات الوطنية تكون ديمقراطية وذات مصداقية

وشفافية وهو اليوم الذي يصادف مرور 70 سنة على استقلال البلاد 1951، كما يمثل آخر فرصة لإنهاء المرحلة الانتقالية واختيار طريق جديد للبلاد، إلا أن هذا الأمر لم يحدث بحيث تم تأجيل الانتخابات إلى تاريخ غير محدد. (ملتقى الحوار السياسي الليبي، 2022) إذ قال رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية "عماد السايح" أن استئناف العملية الانتخابية في البلاد يتطلب 6 إلى 8 أشهر أخرى لتحديد تاريخ آخر جديد، لأن تحديد التاريخ يتطلب فتح باب التأجيل للناخبين من جديد، لأن هناك مواطنين بلغوا سن 18 ما يؤهلهم للانتخاب. (ارتيمة، 2022)

يعود سبب التأجيل إلى وجود خلافات بين المؤسسات الرسمية الليبية حول قانون الانتخاب ودور القضاء في العملية الانتخابية، أين تصاعدت حدة الخلاف أكثر بعد الاحتجاجات الشعبية بتاريخ الفاتح جويلية 2022 على إثر فشل اجتماع جنيف، بحيث طالب المتظاهرون برحيل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وحتى حكومتي "باشاغا فتحي" و "عبد الحميد الديبة" بعد وصلت الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد إلى حد لا يطاق، إذ من المرتقب أن يعلن المجلس الرئاسي تطبيق قانون الطوارئ ، إذ يتلقى المجلس دعما من شيوخ القبائل وقادة الأحزاب السياسية والمترشحين البرلمانيين والرئاسيين، وهذا لاتخاذ قرار حاسم بحل مجلسي النواب والدولة والأخذ بزمام المبادرة لقيادة لبلاد نحو الانتخابات، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض خطوة حل المجلسين أين تدعو إلى جانب منظمة الأمم المتحدة بأن لا تتجه هذه الاحتجاجات إلى أبعد من مجرد الضغط على مجلسي النواب والدولة للتوصل إلى اتفاق بدل إسقاطهما. (تحليل صفحة المناضول، 2022)

تبقى المجالس البلدية هي المؤسسات الديمقراطية الوحيدة في ليبيا، اذ تشكل استثناءً نادرا باعتبارها السلطات الوحيدة المنتخبة التي لم يتم التشكيك في شرعيتها، يبلغ عددها 120 مجلسا، أين استمرت في تقديم بعض الخدمات الأساسية، مع ذلك تم عسكرة العديد من هذه المجالس في المناطق الشرقية من البلاد مثل بنغازي، أجدابيا والكفرة، (BTI 2022 Country Report, 2022, p. 16) وعليه يبقى الوضع في ليبيا متأزما نظرا لاستمرار الخلاف حول قضايا ترتيبات الحكم على المستوى المحلي والتعددية الثقافية وكذا توزيع السلطة السياسية وثروة البلاد الهائلة.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق يمكننا القول بان الدول المغربية الاربعة، تونس وليبيا والجزائر والمغرب تعرف مجموعة من التطورات على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تتشابه مع بعضها البعض من حيث محاولات البحث عن الرضا الشعبي الداخلي من خلال استراتيجيات تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لكنها تختلف سياسيا في منهج التعامل مع المطالب الشعبية التي رفعت منذ 2011 ، ففي حين يفضل الرئيس التونسي قيس سعيد جعل السلطة متمركزة مباشرة في يد الرئيس بهدف السيطرة على سدة الحكم فإننا نجد هذا التمرکز متجذرا في النظام الملكي لدولة المغرب، اما الجزائر رغم تأكيد الدستور على صلاحيات الرئيس الواسعة الا ان الدولة تحاول التنسيق والتعاون بين السلطات الثلاث وكذا التأكيد على احترام الحريات العامة والصحافة مقارنة بالتضييق الذي تمارسه الدولتين السابقتين، أما ليبيا التي اخذت حيزا واسعا في دراستنا لا تزال تبحث عن المصالحة بين الاطراف المتصارعة داخليا على السلطة.

فقد عرفت ليبيا محاولة إعادة تنظيم سير نظامها السياسي، مع ذلك كان إقبال الشعب على الانتخابات البرلمانية ضعيفا وهو مؤشر على أن الديمقراطية كانت على وشك أن تبني على أسس هشة، فليبيا دليل على أن فكرة هنتجتون التي تم عرضها في المحور الأول من ورقتنا البحثية " بأنه عندما تكون المشاركة الانتخابية ضعيفة فستنتج حكومات غير ديمقراطية"، صحيحة، فالديمقراطية المتماسكة لن تضمن الشرعية إلا إذا كانت الانتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وتشمل غالبية السكان البالغين.

عرفت ليبيا انتخابين بعد فشلها في إعادة إنشاء الهياكل والمؤسسات الديمقراطية العاملة، أين فشلت الحكومة المؤقتة في فرض الأمن وإعادة رفع القدرة الاقتصادية نظرا لصراع الكتائب المسلحة والميليشيات على مصادر النفط.

كما أن الديمقراطية الناجحة تتطلب درجة من حرية التعبير والتجمع، وللأسف كلا المتغيرين ما يزالان قيد الإنشاء حتى مع نهاية نظام القذافي، ومنه يمكن القول بأن صياغة عملية الديمقراطية وفقا للمراحل الثلاث التي حددها هنتجتون:

1- انتهاء النظام غير الديمقراطي.

2- إنشاء النظام الديمقراطي.

3- توطيد النظام الديمقراطي.

ففي الحالة الليبية تم إنهاء وجود النظام القديم أي نظام القذافي واستبداله لحكومة انتقالية، ومحاولة تنظيم انتخابات نزيهة رغم صعوبة تحقق ذلك لأسباب عديدة، لتكون أصعب مرحلة هي توطيد النظام الديمقراطي الذي لم يكتسب لحد الساعة، فالمؤسسات الانتخابية لم تتكون بعد، الديمقراطية اللبرالية هشة، ومنه يعد وضع نظام ديمقراطي وتوطيده أمرا شبه مستحيل، ليس بسبب الإسلام أو العروبة أو الثقافة مثلما تحدثت بعد

الدراسات التي سبق تناولها في المحور الأول من ورقتنا البحثية والتي رأت في هذه المتغيرات المتوفرة في الدول العربية سببا في فشل إمكانية تحقيق أو إنشاء نظام ديمقراطي، وإنما يعود السبب إلى فشل نخبة كبيرة من الدول في تثبيت نفسها ديمقراطيا، مما أدى إلى مشاكل الأمن القومي وبقاء النظام القديم وحدوث لا استقرار اقتصادي مما يصعب الأمور، ما يعني أن ليبيا تتحدى النظريات الديمقراطية لأن الإرث الهيكلي للنظام القديم الذي نجا، من الصعب جدا إصلاحه أو محوه تماما، فالغياب الطويل لقائد ديمقراطي إلى جانب وجود مؤسسات قضائية وأمنية ضعيفة وغياب قوانين توجيه وتوزيع الموارد بشكل عادل أدى إلى الانهيار التدريجي للدولة في أعقاب سقوط القذافي.

ومنه نخلص إلى فكرة مهمة وهي أن تحقيق الديمقراطية في ليبيا لن يكون ممكنا إلا في حال وجود توازن القوى للانقلاب على النخبة الحاكمة في الدولة، مع تطور في التكافؤ بين سلطاتهم وسلطات الفاعلين الاجتماعيين، كما أن الدول المغاربية الثلاث الأخرى لن تصل إلى استكمال مرحلة التحول الديمقراطي إذا لم تكن الإصلاحات السياسية عاكسة لتطلعات وآمال شعوبها خاصة أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول لم تتحسن وإنما نراها في تراجع في ظل تراجع قيمة العملات وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الغلاء المعيشي.

مع ذلك لا يمكننا الحكم نهائيا على التغييرات السياسية في كل من الجزائر وتونس، فمخرجات تعديل الدستور في الجزائر لعام 2020 ستظهر بوادرها على المدى البعيد، أما تونس التي ستكون أمام الانتخابات التشريعية شهر ديسمبر المقبل 2022، فلن يكون تغيير الأوضاع فيها سريعا وإنما سيأخذ وقتا أطول لظهور نتائج قرارات الرئيس قيس سعيد، أما ليبيا التي تعرف عدة مشاحنات شهر نوفمبر فإنها تنذر حسب المحللين باندلاع حرب قتالية

شهر ديسمبر المقبل 2022، اذ تعكس هذه التحركات الوجه الحقيقي للأزمة الليبية، كما يرى الكاتب الصحفي الليبي الحسين الميسوري، والذي يشير إلى أن أي خلافات سياسية أو غيرها بين الجهات المسيطرة في المنطقة الغربية، تتحول إلى نزاع أو صراع، ثم يتم "الاحتكام إلى السلاح" لحسمها، ودائما ما تكون المجموعات المسلحة جاهزة لنشر عناصرها وآلياتها المسلحة في الشارع من أجل الاقتتال، ليكون الشباب والمدنيون هم الضحية.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1. شهرزاد فكري. (2022). تحليل لمسار الوعي السياسي بالأزمة السياسية في الجزائر منذ 22 فبراير 2019. تأليف شهرزاد فكري (المحرر)، دور الجامعة والمجتمع المدني في تعزيز الوعي السياسي في الجزائر. الاردن، الاردن: دار الايام.
2. كريستوفر س شيفيس، و جيفري مارتين. (2014). ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات المستقبل 2014. مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث الأمن القومي. مؤسسة راند.

المواد غير المنشورة:

1. شهرزاد فكري. (2017). الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات الأمنية -نموذج ليبيا-. الجزائر، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية.

المواقع الالكترونية:

2. تحليل صفحة الاناضول،. (04 جويلية، 2022). احتجاجات ليبيا، هل يتمكن الرئاسي من اسقاط البرلمان؟ . تاريخ الاسترداد 07 جويلية، 2022، من الاناضول: <https://bit.ly/3NQ7Ic1>
3. صبرا المنصر. (نوفمبر، 2022). الانتخابات التشريعية في تونس ومفاتيح لفهم قواعد القانون الانتخابي الجديد. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3OA1BdI> France 24:
4. محمد اريمة. (17 جانفي، 2022). الانتخابات الليبية: تحتاج من 6 الى 8 أشهر لاستئناف الاستحقاق. تاريخ الاسترداد 07 جويلية، 2022، من صفحة الاناضول: <https://bit.ly/3OTY8pG>
5. ملتقى الحوار السياسي الليبي. (7 جويلية، 2022). بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. تم الاسترداد من ملتقى الحوار السياسي الليبي: <https://bit.ly/3nNLYmk>

6. منظمة العفو الدولية. (10 ديسمبر، 2018). ليبيا هجوم على مخيم تاورغاء للنازحين على أيدي الميليشيات . أخبار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تاريخ الاسترداد 24 فيفري، 2022، من <http://bit.do/fxqea>

ثانيا باللغة الأجنبية:

Articals:

7. **BIBLIOGRAPHY\ I 5121** Weitzman, B. M. (2011). , *North Africa's democratic prospects*. Middle east program, Foreign policy research institute.
8. Asangna, C. (2019, June). Libya the death of authoritarianism and the birth of democracy. *international journal of humanities and social science*, 24(6).

Reports:

9. Rahman, N. (2018). *Democracy in the Middle East and North Africa. Fave years after the arab sprisings*. Arab barometer Raport wave IV.
10. Sangrang.L. (2017). *Beyond the arab spring : will economic and security challenges further test Tunisia's democracy ?* n 40, Arobarometer policy paper.

Website:

11. Abouaoun, E., Hill, T. M., & Siebert, L. (2022, 9 14). Récupéré sur Tunisia's new constitution expands presidential power. What's next for its democracy?: <https://bit.ly/3i0Ahn>
12. BTI 2022 Country Report. (2022). *Libya*.
13. BTI 2022 Country Report. (2022). *Morocco Country Report 2022*. Bertelsmann Stiftung. Consulté le 11 25, 2022, sur <https://bit.ly/3VqVf2F>